رئيس لجنة الترشيح الأولى في دمشق لـ«الوطن»: المتقدمون من مختلف الفئات العمرية معظمهم من حملة الشهادات

في اليوم الثالث إقبال ملحوظ على الترشح لعضوية مجلس الشعب

يحق للمقيم خارج محافظته الترشح بعدما يثبت أنه مقيم سنتين في المحافظة الأخرى

محمد منار حميجو

شهد اليوم الثالث لاستقبال طلبات الترشيح إلى انتخابات مجلس الشعب والتي ستجري في الخامس عشر من شهر تموز القادم إقبالاً متزايداً وبشكل ملحوظ من الراغبين لتقديم طلبات ترشحهم حسب ما أكدته بعض لجان الترشيح في المحافظات، وهذا يعود إلى أن الكثير من الراغبين في الترشح استطاعوا استكمال الوثائق المطلوبة وبالتالي فإن عدد المرشحين يزداد يوماً بعد يوم.

وأكد رئيس لجنة الترشيح الأولى في دمشق القاضي مهند خلو آغا أن اليوم الثالث شهد إقبالاً ملحوظاً، مشيراً إلى أن أعداد المرشحين في ازدياد مضطرد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين خلو آغا أن اللجنة بتت في العديد من طلبات الترشيح باعتبار أن قانون الانتخابات العامة ينص على أنه يجب على لجان الترشيح البت بالطلبات خلال ٥ أيام من تاريخ تقديم الطلب تحت طائلة اعتباره مقبولاً حكماً، بعد انقضاء هذه المدة من دون البت فيه.

وأضاف خلو آغا: يحق لمن رفض طلب ترشيحه أمام لجنة الترشيح الاعتراض عليه، أمام اللجنة القضائية الفرعية والتي تبت فيه خلال ٣ أيام على الأكثر وتبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ إعلان أسماء المقبولين أو تاريخ انتهاء المدة المحددة للبت في طلبات الترشيح، ومن ثم تبت اللجنة بالاعتراض خلال ٣ أيام على الأكثر من تاريخ تقديمه بقرار مبرم.

ولفت خلو آغا إلى أن الذين تقدموا بطلبات ترشحهم من مختلف الفئات العمرية والكثير منهم من حملة الشهادات العليا والمتوسطة، مشيراً إلى أن لجان الترشيح تستقبل الطلبات خلال الدوام الرسمي وذلك بأنه يتقدم بطلب خطي يعلن فيه رغبته بالترشح إلى عضوية المجلس ويرفق فيه قيداً مدنياً صادراً عن دائرة النفوس يثبت أنه عربي سوري منذ عشر سنوات على الأقل وأنه أتم ٢٥ من عمره، ووثيقة غير محكوم مصدقة منذ شهر على الأكثر.

وأضاف: كما يرفق بالطلب وثيقة رسمية تثبت أنه ملم بالقراءة والكتابة، وفي حال عدم إبراز الشهادة العلمية، ووثيقة أخرى تقبلها اللجنة تثبت معرفته للقراءة والكتابة تقوم اللجنة باستكتابه.

ولفت خلو آغا إلى أنه يجب أن يرفق المرشح أيضاً ما يثبت ترشحه عن القطاع الذي يطلب الترشح فيه سواء القطاع (أ) قطاع العمال والفلاحين أم قطاع (ب) باقي ممثلي الشعب، وذلك بأن يثبت أنه عامل بإحدى الوثيقتين الآتيتين، وثيقة رسمية صادرة عن إحدى الجهات العامة أو القطاع الخاص أو المشترك تثبت أنه يعمل لديها لقاء أجر، وبأنه لا يملك أي سجل تجاري أو صناعي، والثانية أن يبرز وثيقة صادرة عن الاتحاد العام للفلاحين أو الجمعية الفلاحية المنتسب إليها لإثبات صفة الفلاح، كما أنه يجب أن يبرز وثيقة أخرى تبين أنه لا يملك أي سجل تجاري أو صناعي إلا بما يخص استثماره الزراعي.

وبين خلو آغا أنه يحق للمواطن الراغب بترشيحه لمجلس الشعب وقيده المدني من خارج محافظة دمشق نقل موطنه الانتخابي وفق الفقرة «ج» من المادة ٥٩ من قانون الانتخابات العامة بأن يثبت أنه قد أمضى مدة سنتين على الأقل على إقامته في المكان الذي يرغب في نقل موطنه الانتخابي إليه، وذلك من خلال سند إقامة من مختار الحي المقيم به مصدق من المحافظة يثبت أنه قد مضت مدة سنتين على الأقل على إقامته في دمشق.

أمين سر لجنة الإغاثة الفرعية: ١٥٠٠ سلة غذائية توزع على الأسر الأكثر هشاشة

محافظ القنيطرة: إعادة المهجرين إلى منازلهم وتشكيل لجان مشتركة مع الهلال الأحمر

القنيطرة - خالد خالد

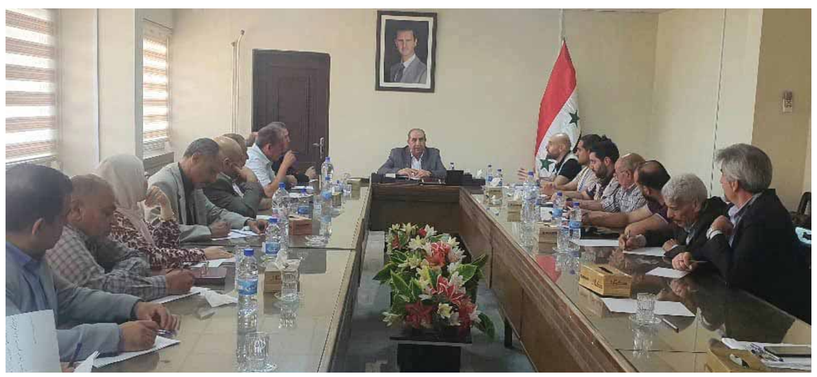

أكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران أهمية عودة المهجرين إلى منازلهم التي تم تدميرها من العصابات الإرهابية المسلحة خلال الأزمة، مبيناً خلال اجتماع لجنة الإغاثة الفرعية الموافقة على تأهيل ٤٠ منزلاً في بلدة مسحرة بريف المحافظة الأوسط مع الشريك المنفذ والممول «منظمة الهلال العربي السوري» ووفق المعايير المعتمدة من المنظمة، على أن يتم تقييم وتحديد المنازل المستهدفة بالتنسيق التام مع المحافظة والوحدة الإدارية من خلال تشكيل لجان مشتركة لهذه الغاية من أجل ضمان استهداف المنازل والأسر المستحقة فعلاً.

وبين المحافظ الموافقة على مشروع الاستجابة متعددة القطاعات للتخفيف من آثار الشتاء وتمكين السكان في محافظة القنيطرة «قطاع الحميدية» والمعروض من إحدى المنظمات المانحة والذي يهدف إلى توفير الدعم الشتوي المنقذ للحياة والمحافظة على الحياة والأسر والمجتمعات الأكثر ضعفاً والمعرضة لظروف الشتاء القاسية من خلال استجابة متكاملة للمساعدة المباشرة للمواد غير الغذائية في فصل الشتاء.

وشدد على ضرورة تحسين الوصول المستدام إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الحيوية من خلال توزيعات زراعية على ٣٠٠ مزارع والمدخلات الزراعية الحيوية والذي يعكس تعزيز سبل العيش من خلال زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية نتيجة توفير المدخلات الزراعية وذلك للفئات المستهدفة الأكثر هشاشة لقطاع الحميدية، مشدداً على ضرورة التنسيق التام مع المحافظة والوحدات الإدارية المسؤولة عن المناطق المذكورة وتشكيل لجان مشتركة من الجهة المانحة والمحافظة والمجتمع المحلي ضماناً لحسن سير العمل ووصول الدعم لمستحقيه من خلال التقييم الحقيقي.

وأشار أمين سر لجنة الإغاثة الفرعية زياد أبو سعيفان إلى أنه تم الاتفاق مع وفد برنامج الأغذية العالمي Wfp على المعايير الأساسية لاستهداف الأسر الأكثر هشاشة في محافظة القنيطرة لتوزيع ١٥٠٠ سلة والتي أقرها البرنامج، وسيتم تشكيل لجان مشتركة في كل وحدة إدارية من المجتمع المحلي والمحافظة وفرع الهلال الأحمر بالقنيطرة لتقييم الأسر الأكثر هشاشة، لافتاً إلى أهمية تنفيذ مشاريع للقطاع الزراعي وتحسين الواقع الزراعي والوضع المعيشي للفلاحين وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

وتابع: تم عقد لقاء لعدد من المنظمات المانحة مع لجنة الإغاثة الفرعية لمناقشة احتياجات المحافظة من المشاريع والوقوف عليها كإقامة السدات المائية في القطاع الشمالي وتأهيل محطة ضخ مياه قرقس وإمكانية تنفيذها.

ولفت أبو سعيفان إلى العمل على بناء خريطة شاملة لنطاق عمل وقدرات وإمكانيات الجمعيات الأهلية في محافظة القنيطرة، مشيراً إلى التشاركية بين الجمعيات الأهلية في إعداد تصور متكامل لبناء القدرات المؤسساتية والتشغيلية والتقنية للجمعيات الأهلية والجمعيات الحكومية والمحلية الداعمة والمرتبطة بعمل الجمعيات في المحافظة، وكذلك التشاركية في إعداد وتنفيذ تقييم شامل للاحتياجات على المستوى المحلي في المحافظة وفرص إشراك المجتمع المحلي بالاستجابة للاحتياجات، إضافة إلى التشاركية في بناء آلية تنسيق وتعاون على مستوى المحافظة بين الجمعيات الأهلية من جهة والمنظمات الأممية والدولية والقطاع الخاص من جهة أخرى، مع التركيز على الاستجابة للاحتياجات وتعزيز إمكانيات المجتمعات المحلية للتصدي لآثار التحديات والأزمات الطبيعية وغير الطبيعية.

قبر في دمشق بـ١٥٠ مليوناً وقبور بثلاثة طوابق

مدير مكتب الدفن لـ«الوطن»: قرار المكتب التنفيذي سمح بالتنازل عن استحقاق الدفن ولا يوجد طابو وفراغ

راما العلاف

إذا عنت ترغب في أن تدفن في دمشق «بعد عمر طويل» ولا تملك قبراً في أراضيها فأنت بحاجة لمبلغ يتراوح بين ١٠٠ و١٥٠ مليون ليرة سورية فقط لا غير لقاء شرائك قبراً في مقابر دمشق، فالتجارة والسمسرة لم تستثن حرمة القبور وعبرتها، ووجدت طريقها إلى صفحات التواصل الاجتماعي بعد أن كانت تتم بتكتم وسرية كبيرين مستهدفة مقابر الدمشقيين على وجه الخصوص من سماسرة وأشخاص تحت مسمى قبور «طابو وجاهزة للفراغ».

واللافت في الأمر هو فرق أسعار القبور في دمشق عن ضواحيها بما يزيد على ٣٥ ضعفاً إذ يتراوح سعر القبر في الضواحي ما بين ٤ و١٠ ملايين ليرة سورية فقط.

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد كوسا أعاد في حديثه لـ«الوطن» أسباب انتشار هذه التجارة في دمشق إلى الإغراء المالي وقلة العرض مقابل كثرة الطلب في ظل محدودية المساحات المخصصة للدفن وعدم إمكانية التوسع في تأمين قبور جديدة بديل تحويل محافظة دمشق القبور إلى طوابق قد تصل إلى ثلاثة طوابق بناء على طلب أصحابها لقاء رسوم تسدد لمصلحة المحافظة، في ظل وجود طلب كبير على القبور بدمشق لأسباب اجتماعية تكمن في رغبة الناس والعائلات الدمشقية تحديداً في الدفن فيها حصراً كموروث اجتماعي إضافة إلى وجود مدافن خاصة لعائلات معينة في مقابر دمشق ما يعزز دور الموروث الاجتماعي.

وأشار إلى أنه نتيجة للظروف الاقتصادية وتدني الحالة المعيشية والدخل لجأ بعض الأشخاص إلى بيع قبورهم واعتبارها أحد الموارد الاقتصادية لتعويض موارد معينة في ظل تدني الظروف المعيشة وارتفاع الأسعار متجاهلين الجانب الاجتماعي والديني والتوجه نحو دفن موتاهم في مقابر ضواحي دمشق لكونها أرخص سعراً، وذلك استغلالاً للطلب الكبير سعياً لتحقيق أرباح مادية كبيرة.

ولفت الخبير الاقتصادي إلى أن ظاهرة بيع القبور شائعة منذ زمن وأن الأمر كان يتم عبر جهات ومكاتب معينة تعمل على تيسير أمور الدفن وتقوم بتأمين قبور لقاء مبالغ مالية معينة، واعتبر أن ظهور هذه التجارة إلى العلن على مواقع التواصل الاجتماعي أمر تشوبه الوقاحة وما هو إلا استغلال للتقنيات والوسائل الحديثة للتسويق والترويج الإلكتروني.

وأشار إلى أن هذه الظاهرة منتشرة في دمشق تحديداً أما باقي المحافظات فلديها مقابر على أطراف المدن والقرى مستغرباً وجود القبور في مدينة دمشق أصلاً.

من جانبه أوضح مدير مكتب دفن الموتى بدمشق فراس إبراهيم في حديثه لـ«الوطن» أن عملية التنازل عن استحقاق الدفن في قبور دمشق تتم بطريقة نظامية عبر مكتب الدفن بعد صدور قرار من المكتب التنفيذي في محافظة دمشق من نحو السنة سمح بالتنازل عن استحقاق الدفن وفق شروط منها السماح بالتنازل كل ٥ سنوات مرة واحدة بهدف منع المتاجرة وضبط عملية بيع القبور، إضافة إلى أن يتنازل كافة الورثة للقبر عن استحقاق الدفن مع اصطحاب حصر إرث وحضور كامل الورثة، وذلك تبسيطاً لإجراءات التنازل التي كانت تتم سابقاً عن طريق المحكمة وتتطلب إجراءات عديدة وتصل حتى ثلاث سنوات وتكلف المواطن رسوم كبيرة أيضاً، ولا يوجد ما يسمى بيع قبر طابو أو فراغ إنما هذه تعابير عامية غير دقيقة إنما هي عملية تنازل عن استحقاق دفن فقط.

مشيراً إلى أن قرار المكتب التنفيذي لم يشترط وجود حالة وفاة للسماح بشراء قبر، ولا تتدخل المحافظة في تسعير القبور إنما تستوفي رسوم التنازل فقط عبر مكتب الدفن وهي رسوم بسيطة يستثنى منها الأقارب حتى الدرجة الثالثة فما دون.

ولفت إبراهيم إلى أن تحويل القبور في دمشق إلى طوابق ساهم بحل مشكلة محدودية المساحة في ظل عدم إمكانية التوسع بالمقابر الموجودة بدمشق، وخاصة أنها تصل حتى ثلاثة طوابق حسب مساحة القبر وذلك بناء على طلب صاحب القبر لقاء رسوم معينة تسدد لمصلحة مكتب الدفن مشيراً إلى وجود عشرات الطلبات يومياً بالإضافة لسرعة التنفيذ حيث تم تحويل الكثير إلى قبور طابقية بدمشق.

وأشار إبراهيم إلى وجود مقابر كبيرة تتسع لآلاف القبور كمقبرة عدرا ونجها التي تتسع حالياً إلى ما بين ٤٠ و٥٠ ألف قبر مع إمكانية التوسع بآلاف القبور أيضاً لوجود مساحات كبيرة فيها والدفن ميسر فيها.